مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(7) – العدد (4)، شتاء 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

إشكالية إدارة الامن المجتمعي وسط تعددية الاجهزة الامنية

م.م هوشيار جلال حميد
القسم الاعلام الحديث، المعهد التقني الاهلي في كلار، كلار، اقليم كوردستان، العراق
Hoshyarj36@gmail.com

معلومات البحث

تاريخ البحث:
الاستلام: 2022/2/22
القبول: 2022/4/6
النشر: شتاء 2022

الكلمات المفتاحية:
Security, Community Security, Administration, Security Institutions, Pluralism, Society.

Doi:
10.25212/lfu.qzj.7.4.33

الملخص

يحاول البحث تعقب مسار التحول الذي شهده اشكالية الادارة الامن المجتمعي في أدبيات الانظمة السياسية وعلاقة ذلك بتغيير الأولويات لدى صناع القرار، وبالتالي تحول بعض أنماط لعمل الاجهزة الامنية الوطنية ، وذلك بالتركيز على التحول عن الادارة الملف الامني بواسطة جهاز امني واحد الى التعددية في الاجهزة الامنية لصالح استتباب الأمن المجتمعي. كما يحاول إلقاء الضوء على تداعيات ذلك بالنسبة لأنماط صناعة السياسة العامة، ومن ذلك مضي الحكومات قدما في ادارة الامن المجتمعي والطريقة التي يحيل بواسطتها الخطاب السلطوي لهذه القضايا، من حيز القضايا العادية إلى القضايا التي يضفى الطابع الأمني عليها، وبذلك يتم إخضاعها لترتيبات مختلفة لدى اتخاذ تدابير بشانها. ويخلص البحث إلى وجود مخاطر من إطلاق عملية الأمننة في تعددية الاجهزة دون قيود، ومن ممكن ان تؤدي الى حدوث كارثة ما لم يتم التعامل معها وادارتها بصورة علمية وسليمة. وذلك في ظل تعددية في الاجهزة الامنية، ومن صعوبة إدارة اشكاليات الامن المجتمعي بالطرق التقليدية بل لابد من اتباع احدث اساليب ووسائل تكنلوجية حديثة لإدارتها بما يؤدي الى نتائج مرجوة ومقبولة.

1. المقدمة:

يتسم المجتمع في وقتنا الحالي بالكثير من الاشكاليات والتي اصبحت تأخذ بعداً استمرارياً ، والتي يمكن الاتفاق على تسميتها بالاشكالية الامن المجتمعي ، و ذلك لانه حاجة الاساسية للمجتمعات الانسانية و الذي تستطيع القياس الاستقرار و التقدم المجتمع و تطويره ، و ضمان سلامة الافراد و الجماعات من مشاكل داخلية و الخارجية مختلفة ، فتحقيق الامن المجتمعي يؤدي الى بناء مجتمع سليم . وعكسها تتمثل بالخطر المباشر على مستقبل الافراد المجتمع وخططها المستقبلية ، بما يمكن التوقع بحدوث كوارث إن لم يتم التعامل معها بصورة مخططة ومنظمة.

فالأمن المجتمعي من العناصر الحيوية في حياة المجتمعات وبدونه لايتحقق الاستقرار ولا تنمية مستدامة ولا ازدهارقطاعات الحياة . الافراد في المجتمع بحاجة إلى أمن حتى يعيش حياة كريمة وبالمقابل يتمكن من تادية واجباته في المجتمع على افضل وجه. إن الجهل بالقضايا الأمنية والقوانين والتشريعات المتعلقة بها يؤدي إلى انتشار الجرائم وغياب مختلف مكونات المجتمع عن التعاون والمساعدة في توفير الأمن

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(7) – العدد (4)، شتاء 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

وحمايته بحيث أن الأمن هو قضية الجميع وليس أجهزة الأمن فقط ومن هنا تأتي أهمية البرامج التوعوية والتعليمية من أجل نشر ثقافة أمنية في المجتمع تساعد جميع مكونات المجتمع والأجهزة الأمنية والدولة في مواجهة القضايا الأمنية بمهنية وحرفية وتبصر وفي توفير الأمن للجميع . ولتحقيق امن المجتمعي لابد من توفيردور الوقائي و الذي تتمثل في اتخاذ التدابير من شأنها الحيلولة دون الخروج على قواعد الضبط الاجتماعي، و إشاعة الطمأنينة في نفوس الأفراد، و منع نشر الجرائم ، والدور استخدام عنف منظم و قانوني و ذلك عن طريق أجهزة تحقيق العدالة الجنائية للتصدي لكل من يخرج عن قواعد الضبط الاجتماعي وتقديمه للعدالة ، واخيرا الدور العلاجي وهي مجابهة للمشاكل الأمنية والحد من آثارها السيئة، عن طريق تأهيل المجرمين في الاصلاحيات حتى يتمكنوا من ان يعودوا إلى مجتمعهم مرة أخرى ويصبحوا عنصر ايجابي فعال في المجتمع.

فمن ابرز المخاطر التي تواجه الامن المجتمعي ، هي ان تصاعد حدة المشاكل الامنية تؤدي بالنتيجة الى ايجاد منافسة شديدة بين فئات المجتمع من الجهة و السلطة العامة من جهة اخرى ، بالنتيجة تؤدي الى استنفاذ الموارد نادرة كالموارد الطبيعية ، و قوى بشرية و محاولة التصفية من قبل اطراف قوية للاطراف الضعيفة.

تعد من صعوبة إدارة الازمات المتعلقة بالامن المجتمعي اذا لم يتم تحديد اسبابها وطرق التعامل معها واستراتيجية كيفية ادارتها ومعالجتها وانهاء اثارها وسط تعددية الاجهزة الامنية الخاصة بالامن المجتمعي، فإدارة الامن المجتمعي من اساليب المهمة والمؤثرة في الحياة البشرية سواء اكانت افراداً او جماعات ، وذلك لان توفير الامن اصبحت جزءاً مهم ومرتبط بحياة الانسان ، واشكاليتها تمثل مصدر قلق شديد للقادة والمسؤولين من جهة والمواطنون من جهة اخرى وعلى حدً سواء. فعملية توفير الامن المجتمعي من عمليات صعبة وذلك بسبب التغييرات السريعة والمفاجئة في بيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وضعف إدارة المسؤولة في ايجاد نموذج ملائم قادر على مواجهة التغييرات وذلك وسط تعددية الاجهزة الامنية. وذلك لان الامن المجتمعي عملية صعبة يتحقق من خلال تحقيق الامن الصحي ، الامن البيئي ، الامن الثقافي ، الامن السياسي ، الامن النسوي ، لذا فمن الضروري فهم الامن المجتمعي وكيفية ادارة اشكالياتها واسبابها وتداعياتها فهماً دقيقاً الا و انه يؤدي الى هلاك المجتمعي .

أهمية البحث :

تنطلق اهمية هذا الموضوع الذي يمثل محاولة الاقتراب من قضية إدارة الامن المجتمعي كإشكالية نظرية التي تشكل صلب العديد من الأبحاث الاجتماعية والسياسية وامنية، وترتبط في كثير من الأحيان بإشكالية عدم الاستقرار الداخلي والأمن المجتمعي، وذلك تعددية في الاجهزة الامنية التخصصية. وكذلك إن هذا الموضوع موضوع جديد من حيث ترابط الامن المجتمعي مع تعددية الاجهزة الامنية، بحيث أن ما تشهده اليوم في الكثير من الدول العالم وجود العديد من الاجهزة الامنية تخصصية مقابل وجود اشكالية في إدارة الامن المجتمعي . لذا فالموضوع ملائم للملاحظة المباشرة .

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(7) – العدد (4)، شتاء 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

اشكالية البحث :

تتركز إشكالية الدراسة حول العلاقة مابين الأمن المجتمعي والتعددية الاجهزة الامنية، فالإشكالية الرئيسة هي:

إلى أي مدى يمكن أن يؤثر تعددية الاجهزة الامنية على الأمن المجتمعي؟ وهل من طريق إلى استقرار مجتمعي في ظل وجود العديد من الاجهزة الامنية ذات اسس وبنيان مختلفة ؟ هل هناك من دور يمكن أن يلعبه هذه الاجهزة في تقليل تهديدات على امن المجتمع؟، وما سبب وجود هذه الاجهزة المتعددة؟، هل هناك حاجة لوجودها ؟ وهل هناك استراتيجيات موضوعة لإدارة التعددية الاجهزة الامنية ومؤسساتها وسياساتها؟.

فرضية البحث:

تقوم الفرضية الاساسية لهذا البحث على اساس (إن الأمن المجتمعي وضع ينطلق من الشعور بالإنتماء، ويعتمد على الاستقرار ،وكلما وجد تنظيم اجتماعي اتفاقي يشعر الأفراد بالانتماء إليه وتمتاز بالثبات والاستقرار ،ويضمن لافرادها مكانتهم وحقوقهم وواجباتهم، ويساعد على توقع سلوكياتهم في الحالات التفاعلية ، فإن الحالة العكسية المقابلة للأمن المجتمعي هي حالة اللاأمن المجتمعي).

المنهج البحث :

اعتمدنا في استكمال هذا البحث على المنهج الوصفي لوصف المفاهيم الخاصة بالامن المجتمعي والعرض الموضوع من مصادرها وتوضيح مفاهيمها وانواعها وادواتها . والمنهج التحليلي وذلك لتحليل تأثير المؤسسات الامنية من خلال ادواتها الفعالة والمؤثرة على ساحة الداخلية للدولة.

هيكل البحث :

بغية الوصول إلى هدف الدراسة فقد تم تقسيم هذا البحث الى المقدمة ومبحثين اساسين و الخاتمة باضافة الى قائمة المصادر المستخدمة باللغة العربية و باللغة الانكليزية. المبحث الاول : جاءت تحت العنوان الاجهزة الامنية و الامن المجتمعي، وينقسم بدوره الى المطلبين وهما (الامن المجتمعي ، والوظيفة التخصصية للاجهزة الامنية) حيث تمت فيها توضيح مفهومي الامن المجتمعي و كذلك ما هي الوظيفة التخصصية للاجهزة الامنية، اما المبحث الثاني جاء بعنوان تعددية الاجهزة الامنية وإشكالية إدارة الازمة الامنية في المجتمع وينقسم بدورها الى مطلبين و هما (اشكالية التعددية الاجهزة الامنية ، اشكالية ادارة الازمة الامنية على الامن المجتمعي و تمت فيها تحليل اشكالية وجود تعددية في الاجهزة الامنية و مدى تأثيرها و قدرتها في بسط الامن ، وكذلك تحليل اشكالية ادارة الازمة الامنية و اثرها على الامن المجتمعي.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(7) – العدد (4)، شتاء 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

المبحث الاول : الاجهزة الامنية و الامن المجتمعي

هناك علاقة وثيقة ما بين الاجهزة الامنية و الامن المجتمعي ، والتي يعد من الحاجات الاساسية والرئيسة للمجتمع الانساني ، فوجود اجهزة امنية تخصصية والمهنية الذي تعمل بشكل مؤسساتي يؤدي الى ايجاد الامن المجتمعي ، و الذي يقاس بدوره الاستقرار و تقدم الوطن و تطورها ، لانها من اولويات الضامنة لسلامة الافراد والجماعات من جميع المخاطر التي تواجهها .

المطلب الاول : الامن المجتمعي

تعد الامن و العدالة والاستقرار من الاهم القضايا الجوهرية التي بحث عنها الإنسان منذ أن خلق، و الذي لا يمكن مساومتها أو تهميشها اذا أراد عيش كريماً و محفوظا، ولا يمكن أن يحقق ذلك دون عون من الآخرين، لذا يحاول الإنسان و بأستمرار منذ ان خلق أن يخرج من عزلته كي يعيش مع الآخرين لإتمام حاجاته الروحية والمادية، لأنه لا يستطيع أن يبلغ مبتغاه دون الاخرين، وهو انساني بطبعه، ومجرد أن لجأ إلى العيش مع الآخرين تعد الخطوة الأولى والأساسية والخروج من أجل طلب الأمن والتوجه نحو الأفضل بإقرار النظام والسلام . لذا فالمفهوم الامن المجتمعي من المفاهيم التي لم تأتي بمفهوم واحد ، بل اتت في جوهرها بمعاني متنوعة و متعددة ، اذن لابد من تفكيكها الى توضيح المفهوم الامن ، و من ثم توضيح المفهوم المجتمع و من ثم تركيبها الى مفهوم الامن المجتمعي ، حتى تكون صورة واضحة و متكاملة .

تعد مفهوم الأمن من المفاهيم اكثر غموضا، ولا يوجد اتفاق بين العلماء في العلوم المختلفة حول تعريف جامع وشامل لها، ويعد الأمن "من أكثر الاصطلاحات غموضاً وصعوبة ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى أنه اصطلاح واسع مطاطي، ويستخدم في عديد من المجالات والمواقف، ابتداءً من الإجراءات البسيطة الخاصة بتأمين المواطنين داخل الدولة ضد الأخطار المحتملة التي تمس أنفسهم وأموالهم، إلى الإجراءات الخاصة بتأمين الدولة نفسها في مواجهة غيرها من الدول الأخرى"(على صادق،1979: 7)

فقد عرف قاموس (ويبستر) الأمن بمعاني مختلفة حسب المجال الذي يقصد به في المجال الاجتماع ، او المجال السياسة، او في المجال الاقتصاد و غيرها من مجالات الاخرى. ولكن المضمون واحد هو عدم الخوف أو أن يشعر المرء بالحرية ولا يخاف(Webster,1993:1050). أو اتت بمعنى الشعور بالطمأنينة، وتحرر من الخوف أو شعور النفس بالأمن، أو مضمون دون تردد(البعلبكي،2000:827).

بالنسبة للدلالات اللغوية لمفهوم الأمن في اللغة العربية فقد جاء بمعانٍ متعددة منها "الامانة والصدق، والحفظ ، والطمأنينة، وعكس الخوف، والثقة، والقوة، وطلب الحماية، والسلم، و السلام"(منجود،1990: 45). وجميع هذه المعاني تدل على مضمون المعنى السلام و الطمأنينة.

هناك اتفاق حول تحديد المقصود بالأمن، والذي تعرفها بأنه "تلك المشاعر والإحساس بالطمأنينة والسكينة التي تسود البشر، وعلى ذلك فالأمن شعور قبل أن يكون تدابير وإجراءات أمنية أو ضمانات تتضمنها النظم والقوانين، فالإحساس بالطمأنينة هو الغاية التي ينشدها الجميع، لأن الأمن نقيض الخوف"(عبدالله،1993: 69). فالمجتمعات التي تسود فيها الامن و الطمأنينة و الاستقرار تدل على أن

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(7) – العدد (4)، شتاء 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

الأمن هي في مجملها مشروع اجتماعي و سياسي له دوره الفعال في بناء الحضارات والقيم الإنسانية، و لها رسالة واضحة. فالأمن كدور ورسالة هي " تلك العمليات المستمرة المتدفقة التي يقوم بها أفراد المجتمع الإنساني على اختلاف مواقعهم ووظائفهم وأدوارهم في سبيل تحقيق هذا الإدراك"(بكزادة،1999: 25).

للامن مقومات عدة لابد من وجودها في أي تجمع بشري، والذي تكون بمثابة دعامة اساسية للازدهارو التنمية المجتمع، وبالنتيجة اما ان تؤدي بالوضع الاجتماعي والسياسي إلى الاستبداد أو الفوضى. او الى التضامن و التطور ،ومن هذه المقومات:

1. الانسجام ، وهو من أهم المقومات الرئيسة لتحقيق الأمن والاستقرار لحل جميع القضايا عن طريق الوسائل السلمية.
2. السيطرة (القوة) ، والذي تعد الحد الفاصل والقوة المحايدة وأداة الضبط الفعال وحماية المجتمع من الخروقات والانتهاكات. التي تجسد فيها الإرادة الجماعية للمجتمع.
3. الحقوق و الواجبات ، تعد الحقوق والواجبات من اعمال السلطة والتي تكون انعكاساً لإرادة المجتمع وقائماً على قيمه. وهي تعلن الحقوق على أساس القيم والوظائف الاجتماعية والسياسية ومدونة في الدستور "وان يكون تلك الحقوق مقرراً، وان يكون استعماله ضرورياً، وبالقدر اللازم لتحقيق المصلحة التي من أجلها تقرر الحق فإذا لم يكن الحق مقرراً أو كان متنازعاً عليه فان استعماله يكون غير مشروع"(منصور،1974: 10) .
4. الازدهار، تعد مقوم اساسي في تحقيق الأمن، لأن التقدم والازدهار تؤدي إلى الرخاء والرخاء تؤدي إلى سد كثير من الذرائع التي تأتي من خلالها الجرائم وإلى ترسيخ النظام الذي يجسد فيه الأمن والحفاظ عليه وتحقيقه بوجه كامل، و إذا كان السلطة عادلاً سيؤدي إلى سيادة الحقوق في المجتمع. وتنبع العلاقة بين الأمن والازدهار "من أن الازدهارتعد ركيزة للأمن. فتحقيق درجة مناسبة من ازدهار يوفر الأمن للمواطن وللمجتمع وللدولة، وأنه يمكن الدولة من تحقيق أهداف الدفاع والاستقرار والهيبة أو المكانة"(حلمي ، 2001: 5).

إذن الأمن تعني الشعور بالطمأنينة والسكينة، ويتحقق ذلك من خلال رعاية الفرد والجماعة، ووقايتها من الخروج على قواعد الضبط الاجتماعي من خلال ممارسة الدور الوقائي والقمعي والعلاجي الكفيل بتحقيق هذه المشاعر(عبدالله ، 1993: 70).
والمجتمع الذي يعنينا هنا هي جماعة منظمة من الناس بروابط تضامنية، في شكل أنساق للحياة، تقام لتوفير إمكانية التفاعلات الطبيعية من خلال نظم تضمن لهم الدفاع وتوفر متطلبات الحياة.(عبدالباقي، 1975: 176). فكل نظام أو نسق أو ظاهرة إنما تمارس في المجتمع ضغطاً على الأفراد إذا ما خرجوا عن القواعد المفروضة قسراً. ولعل السبب في وجود هذا النظام لتكوين المجتمع يؤدي إلى خلق عنصر الضبط في الحياة حتى يخرج هذا الإنسان من الفوضى إلى الأمن(اسماعيل ، 1976: 32). ولا يعني عنصر الضبط هنا القهر لتحقيق الطاعة والامتثال وعدم خروج الأفراد عن ما اتفق عليه أعضاء المجتمع .

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(7) – العدد (4)، شتاء 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

وعنصر الاجتماع هنا لا يقصد به الاجتماع على أساس الدم، بل هو الاتفاق على عقد اجتماعي من أجل المنفعة المتبادلة لغاية تحقيق غرض مادي أو معنوي.

فالموضوع الارتباط او الاجتماع في المجتمع هي جوهر المشكلة الاجتماعية. فظاهرة المجتمع أقرب من النظام أكثر ما تكون رابطة الدم، وتكون دائرة المجتمع أوسع بكثير من دائرة الأسرة وأنه "هو ذلك النظام الشامل الذي يعيش فيه الناس مع بعضهم البعض، ويفيد الارتباط من أجزاء المنفعة المتبادلة ضمن نظم تاريخية كاملة. فمصطلح المجتمع هنا يعني مجموع التصرفات والأعمال الواضحة الصريحة التي تربط الناس أو مجموعات الناس في مسار حياتهم وهي ذات طابع مكثف واستمراري مع بعضهم البعض"(عبداسعد، 1984: 4). و قد عرف وايفر "Waever " احد رواد مدرسة كوبنهاكن مفهوما متخصصا للأمن هو الأمن المجتمعي "societal security"، والذي يرى بأن" المجتمع مهدد أكثر من الدولة بسبب جملة من الظواهر كالعولمة، والظواهر العابرة للحدود...وغيرها، هذه الظواهر تهدد هوية المجتمعات" (غريفيش، 2008: 78)ويوضح من خلال الجدول التالي بان للامن مستويات وهي.

موضوع الأمن	القيم المهددة
الدولـــة	السيادة
المجتمع	الهوية
الأفـــراد	البقاء والرفاه

واما يتعلق بالامن المجتمعي ، فهناك وبأستمرار علاقة ترابطية بين المجتمع والامن . فانتقال الإنسان من المرحلة الوحدانية إلى المجتمع كضرورة بشرية اجتماعية من أجل الاستمرار والتطور لايعني سقوط المسؤولية عنه، بل هو يتراوح في منظومة أمنية تحقق من خلالها الأمن العام في المجتمع. ولهذا يعد الأمن وتأمينه ضرورة تكاملية يجب أن يشارك فيها كل الأطراف وأن يجسد في كل المجالات، فالفرد عليه المسؤولية الأمنية تجاه المجتمع والعكس صحيح كذلك.

تعد مدرسة كوبنهاكن رائدا في مجال الامن الامجتمعي ،وهي احدى الإضافات الجديدة لمدرسة كوبنهاغن إلى حقل الدراسات الأمنية والذي إنبثق عن الإقرار بوجود وحدات مرجعية للأمن غير الدولة ، طور هذا المفهوم داخل مدرسة كوبنهاغن ، الذي أحدث به قطيعة مع الدراسات التقليدية المتمحورة حول الدولة ، وترى أن العولمة الحالية أثرت على الدول ، لكن ليس بالدرجة نفسها التي أثرت بها على المجتمعات فإن هويتها أصبحت على المحك في مواجهتها لمجموعة من الظواهر الجديدة كتصاعد وتيرة الهجرات ، الإستيراد الكبير للسلع الثقافية الأجنبية ، وتصاعد ديناميكية الإندماج ضمن كيانات أوسع ، وهي ظواهر تهدد الهوية الوطنية والدينية للمجتمع، فتصبح التخوفات المرتبطة باللا أمن ، بالآخر ، بالهجرة ، بالغزو ، بفقدان القيم الثقافية وأنماط الحياة هي ما يشغل الأفراد والأمن المجتمعي مرادف للبقاء الهوياتي و شعوربـالـ" نحن " المتميز عن " الآخر" هذا الآخر سواء كان إثنية أو طائفية دينية أو غيرهما فإنه ينظر إليه كتهديد من طرف الـ " نحن"(بوستى ،2018: 184)

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(7) – العدد (4)، شتاء 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

لذا يمكن ان نعرف المفهوم الأمن العام الاجتماعي او بالأمن المجتمعي وهي " قدرة المجتمع على حفظ وحماية خصائصه الأساسية في مواجهة المتغيرات والتهديدات الفعلية والمحتملة أو بشكل أكثر تحديداً الحفاظ على اللغة والثقافة والدين والعادات والتقاليد والهوية القومية داخل حدود مقبولة للنمو والتطور"(سعيد، 2000: 71) ، او هي "شعور الفرد بانتمائه للجماعة و المجتمع سواء اكانت اسرة او مجتمع محلي او منظمة او جماعات اثنية او دينية ، يمكن ان توفر لاعضائها هوية ثقافية ومجموعة قيم تطمئنهم وتوفر المساندة العملية لهم ومن ثم يمنع وجود تهديد او هجوم لهذا الجماعة ككل"(تقرير التنمية البشرية،2004: 31). وهو كطريق ثالث بين الدولة من ناحية والفرد والعالم من ناحية أخرى اهتمت دراسات الأمن بالمجتمعات لذلك يجب أن يكون الأمن المجتمعي مطلب جماهيري وليس سلطوي كي لا يفقد ماهيته و اهميته. فلأمن المجتمعي اساسيات لابد من توافرها في المجتمعات و الذي تكون انطلاقاً للأمن السياسي والقومي والاقتصادي وتكاملاً أمنياً بين أمن الداخل وأمن الخارج. ومن هذه الاساسيات هي(عيدروس،2000: 501):

1. وجود الحريات و حقوق الإنسان كواقع اجتماعي و دستوري بعيداً كل البعد عن الشعارات الشعبوية والتعامل معها من وجهة نظرة أمنية.
2. وجود الديمقراطية التداول في السلطة وانتخاب الناس للممثليهم الحقيقيين.
3. وجود الدستور تتضمن الحقوق والواجبات بشكل تكون انعكاساً للقيم الاجتماعية.
4. وجود البرلمان كمؤسسة تشريعية تعبر عن المجتمع وليست السلطة السياسية.
5. وجود السلطة السياسية التي تجسد فيها الإرادة العامة وتعمل من أجل العام.
6. وجود الأحزاب السياسية التي ستكون قناة للمنافسة والتعبير ونقد السلطة.

المطلب الثاني : الوظيفة التخصصية للاجهزة الامنية

لقد كانت التوجه الكلاسيكي يحدد الدور او الوظيفة الاجهزة الامنية في المجتمعات في مجالين اثنين ، و هما اولا الضبط الاداري و الذي يقوم بدورها الى منع قيام الجريمة قبل وقوعها ، اما الوظيفة الثانية و هي الضبط القضائي و ما يتطلبه من ملاحقة الجريمة بعد وقوعها لاثباتها الى مرتكبيها و تقديمهم للعدالة ، اما اليوم فهناك اجهزة تخصصية لتوفير الامن كالامن الانساني ، الامن السيبيراني ، الامن السياسي ، الامن الاقتصادي ... واهمها الاجهزة المتخصصة للامن الاجتماعي (الامن المجتمعي) و هي وظيفة الاجتماعية للاجهزة امنية متخصصة التي تقوم على استمرار و ادامة التواصل مع المواطنين للمعرفة حاجاتهم و مشاكلهم و احترام حقوقهم و كرامتهم مما يؤدي الى تقوية علاقة المجتمع بالامن (عبدالنعيم،2016: 2199).

فالوظيفة التخصصية هي مفهوم بحد ذاتها تحتاج الى توضيح ، وجاءت ذلك ضمن منظور علماء الاجتماع رأت تالكوت بارسونز الوظيفة بأنها "نسقية اي انها ترتبط بالحاجات الاساسية التي يحتاجها النسق للاستمرار في الوجود ، و مع ذلك فان الوظيفة ترتبط بالبناء و تتداخل معه فهما جانبان في كل موحد هو

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(7) – العدد (4)، شتاء 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

النسق " اما عالم الاجتماع اميل دوركايم فقد رات بأن الوظيفة هي " دور الذي تقوم بة الاجهزة ، و كذلك الانماط الاجتماعية في المحافظة على الكل وهي المجتمع" ، و الذي لفت الانظار علماء الاجتماع كعالم الايطالي "فيري" و من ثم "اميل دوركايم" هو انتقال المجتمع من حالة التضامن الالي التي كانت و مازالت سائدة في المجتمعات البسيطة عادة ، الى حالة التضامن العضوي و التي تتميز بها المجتمعات العصرية ذات علاقات المتشابكة و المصالح المتضاربة ادى الى بروز ظاهرة التخصص(خمش،2005: 201). وفي اي مجتمع معاصر فأن ظاهرة تقسيم العمل يؤدي بالنتيجة الى ازدياد درجة التخصص للاجهزة المختلفة.

يعد تحديد الوظيفي أحد أهم ركائز أنظمة الامنية، لذا تحرص جميع الجهات على إعداد التخصيص الوظيفي، باستخدام طريقة منهجية ومحددة، تضمن تعيين اجهزة معينة على الدور الوظيفي والمهام الموكلة إليه، في إطار بيئة وظيفية داعمة .من أهم العمليات الداعمة في عملية تخطيط احتياجات الوظيفية، هي إعداد ومراجعة التخصيص الوظيفي، وإعداد الموازنات الخاصة بها،واعداد و تأهيل موارد المالية والبشرية لها .وتتم مراجعة التخصص الوظيفي في حالات إضافة مهام جديدة للوظيفة، أو تغيير مهامها او تغيير طبيعة دورها، أو عند تعديل أو دمج أو إلغاء وظائف قائمة في الهيكل التنظيمي للجهاز أو إحدى هياكلها .كما ويمكن قيام بالتحديث حسب العوامل و المتغيرات المؤثرة في الوظيفة التخصصية.

ويمكن ان تحدد مفهوم الجهاز الامني بصورة عامة بـ "مؤسسة رسمية موكلة عن اداء واجب حماية الاشخاص و ممتلكاتهم و حفظ الامن و النظام و الاستقرار في المجتمع ، ولهذا سخرت لها الدولة كل امكانيات البشرية و المادية و الالية لتحقيق الامن و الاستقرار والطمانينة فيما يسمح به القانون(طخيش، 1999: 154). اما الوظيفة التخصصية للاجهزة الامن الاجتماعي يمكن تعريفه بـ " مجموعة من المهام والواجبات الجديدة انيطت بجهاز امني متخصص في المجتمعات الحديثة و التي تعنى بتقديم خدمات اجتماعية متعددة منها رعاية السلوك و التصرفات الافراد ، حماية الافراد المجتمع ،رعاية الاحداث ، التوجيه و الارشاد ، برامج التوعية ، التثقيف الامني ، و الرعاية لاحقة للمحكومين و غيرها من الاسهامات المجتمعية "(ابو شامة، 2000: 39) .

تندرج ضمن الوظيفة التخصصية لاجهزة الامنية في تحقيق الامن المجتمعي ، الضبط الاجتماعي و التي استندت الى الاجهزة الامنية المتخصصة بأعتباره اداة من الادوات الضبط الاجتماعي المعنية بالتناسق بين سلوك الفرد و القيم المجتمع ، وهذه الوظيفة خول الاجهزة الامنية بالاجراءات الكفيلة بتحقيق ذلك الهدف بالتنسيق مع الاجهزة الضبط الاخرى ، و تلك الوظيفة تتيح للاجهزة الامنية ان تترصد السلوك الاجتماعي و تراقبه عن كثب كي لا يصل الى مرحلة ارتكاب الجرائم مع التركيز على معالجة دوافعها و اسبابها(المجالي،1999: 67). كما و تندرج ضمن الوظيفة التخصصية المجال الخدمات الاجتماعية ، و ذلك بأعتبار الاجهزة الامنية هي جهاز تابع الدولة واحدى اركان اجهزتها التنفيذية الهامة ، لذا تعمل على رفع المعاناة عن الافراد المجتمع و تأمين سير الحياة الطبيعية لهم ، و مساهمة في حماية قيم المجتمع و حفظ سلوكهم الاجتماعي تمهيدا لحياة امنة مطمئنة ، و اتاحة الاسهام الفاعل للاجهزة الامنية في تحقيق

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(7) – العدد (4)، شتاء 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

جهودها الرامية الى ضبط السلوك الاجتماعي للافراد حسب قيم المجتمعية من ناحية ، و توفير اسباب الطبيعية للحياة للمجتمع للتباعد بينهم و بين الانزلاق في دروب المساوىء .

فالوظيفة التخصصية للاجهزة الامنية في اية مجتمع لايخلو من حالتين اثنين ، اما ان يكون هناك حالة من الفوضى و عنف مجتمعي ليناضل الاجهزة المتخصصة من اجل استعادة النظام ، او ان يكون في حالة وجود امن صارم و لكنه خاضع لتهديد التفكك(المشابقة،2012: 57). ان الوظيفة التخصصية تجعل الاجهزة الامنية ان تتبع كافة الوسائل القانونية والمشروعة من اجل دفع المجتمع الى السير وفق الانماط السلوكية المتعارف عليها و المقبولة فيما بين افراده قبولا عاما(عبدالنعيم ، 2016: 220). لذا فلاجهزة الامنية المتخصصة تمتلك حسا امنيا عاليا و الذي تمكنها من التعرف على الاشياء الخطرة على الامن المجتمعي و ادراكها و التمييز بينها ومن ثم تفسيرها تفسيرا كليا صحيحا و التوقع الصادق لكل الاحتمالات ، كما تمكنه من الاستشعار الاخطار و التعرف على مصادرها و بالتالي القضاء عليها قبل وقوعها او مواجهتها عند وقوعها(سعيد ، 2010: 20).

تعمل الاجهزة المتخصصة وبصورة مستمرة على مسايرة التطور التكنولوجي والعلمي و بالاعتماد على تقسيم الادوار و تنظيم العلاقة بشكل ديناميكي بين افرادها حتى يتمكنوا من اداء ادوارهم بصورة انسيابية ، لذا يقوم بتأمين وسائل الاتصال فيما بينهم ، سواء كافراد في نفس المجموعة او كمسؤلين على مهام يؤدونها ، انطلاقا من خطط و برامج معد و محدد سابقا ، لان الاتصال والتواصل يعد من العناصر المهمة الذي يحدد جميع المهام . فاتصال عنصر اساسي للسيطرة على اية عقبة او صراع بين العاملين ، بالاضافة الى ذلك يعمل على تعزيز الروابط و التنسيق و التعاون بينهم ، و يعتمد في ذلك بصورة كبيرة على مدى وجود قنوات اتصال فعالة تسمح بنقل المعلومات و تبادل الافكار و الخبرات بيسر و سهولة ، كما وان للاتصال التي يعتمد عليها الاجهزة الامنية المتخصصة تاثير الايجابي على اداء الافراد و تشجيعهم على الابتكار و طرح افكار جديدة و متنوعة تساعد في ايجاد حلول افضل للعوائق التي تظهر اثناء العمل مما ينعكس على اداء المؤسسة الامنية(ابوعرقوب،1993: 130).

ففي الاجهزة المتخصصة هناك دائما ادارة رشيدة ، و الذي تتمثل دورها في تخطيط والتنظيم و المتابعة، كل تصرفات والقرارات بطريقة مهنية و علمية مع افراد المؤسسة ، وتؤثر هذه القرارات والتصرفات على تلقي الرسائل بصورة سليمة و الذي يمكن حصرها في نقاط التالية(مغربي، 2010: 240) :

1- وجود التخطيط الاستراتيجي لتطوير المؤسسة
2- وجود فرص للحصول على المعلومات
3- وجود حكمة المراعاة للفروق الفردية بين الافراد المؤسسة
4- وجود قنوات لقبول الاراء و المقترحات المرؤوسين
5- وجود تدريب للافراد على استخدام اساليب و نظم التكنولوجيا الحديثة
6- وجود عدالة في معاملة الافراد العاملين في المؤسسة الامنية
7- وجود مهنية و السرية و الانسايبة في التعامل مع المعلومة

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(7) – العدد (4)، شتاء 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

مما سبق يتضح بأن الوظيفة التخصصية للاجهزة الامنية هي قيام بوضع قواعد امنية على مستويات متعددة في عمل الامني ، فعلى المستوى العناصر تقوم بتجنيد عناصر لديهم قدرة على جمع المعلومات و الحس الامني و القوة الملاحظة و تمتع بصفة الكتمان و السرية والمهنية ، و من صفاتهم الدهاء ، و اتقان اللغات و المهارات الامنية كالتخفي والتعقب و الغطاء الامني ، و اتباع العديد من القواعد الامنية على المستوى المنظمة من الاجراءات الامنية المتبعة في حماية العناصرها ، و دراسة المعلومات الواردة اليها و التحقق منها ،و عمل ارشيف خاص بها وفق معايير امنية حديثة.

المبحث الثاني : تعددية الاجهزة الامنية و اشكالية ادارة الازمة الامنية في المجتمع

على الرغم من ان المسؤولية الامنية مسؤولية توافقية جماعية تقع على الفرد والمجتمع والسلطة، ولكن ثقلها اكبر تقع على السلطة حتى يصل المجتمع إلى كيان موحد مزدهر آمن، وعلى الاجهزة الامنية سد الذرائع التي تؤدي إلى الاضطراب والخوف والفوضى والتشديد على العقوبات حفاظاً الامن المجتمع والامن الصحي والغذائي لا الامن السياسي فقط (القرضاوي،2011: 1). تعددية تلك الاجهزة تؤدي في حالات العدة الى ايجاد اشكالية ادارة الازمات الامنية في المجتمع، الا ان وجود تحديات عديدة مع ايجاد اليات قانونية لشرعنة عملها و وضع استراتيجيات لعملها تؤدي الى سلاسة وظائفها، تلك الاجهزة تسعى لرصد مجموعة من المراحل المختلفة أهمها: التشخيص، وضع الاستراتيجيات، التنفيذ ، استخلاص الدروس والعبر والاهم بناء توافق الاجتماعي.

المطلب الاول : إشكالية تعددية الاجهزة الامنية :

تمثل تعددية الاجهزة الامنية اشكالية في الواقع حال الا اذا شكلت ونظمت عملها قانوناً، ويمتاز بالمصداقية في إطار حقوق الافراد والمجتمع، والتوازن في تغطية الإحداث والازمات التي تواجه المجتمع بشكل موضوعي،بالاضافة الى تحمل المسئوليات الخسائر في النفوس تجاه المجتمع(شعبان،2005: 211). فالاشكالية تعددية الاجهزة الامنية تحتاج الى عملية التخطيط لادارة الازمات التي يشترك فيها المؤسسات والأجهزة الامنية المعنية، فالعمل كفريق واحد عنصر ضروري، وبالنسبة لمعظم خطط الأزمات الأمنية لاسيما خطط مكافحة الأزمات الكبرى كالإرهاب يستحيل عمل التخطيط القائم على أساس التعاون والتنسيق، بدون تحديد مسئوليات الجهات المختلفة، كذلك فإن الاجهزة الامنية وقادتها مهما كانت خبراتها ومواردها يجب أن تكون لديها عملية التخطيط لمواجهة الأزمات الأمنية الكبرى وتحدد الأدوار والمسئوليات لكافة الجهات بشكل واضح ومحدد(درويش،2002: 24).

وإذا كانت المجالات التقليدية لأجهزة الامنية تتمثل في المحافظة على الأمن العام , والصحة العامة والسكينة العامة(سليم،2005: 116), إلا أن مضمون الأمن في الوقت الحاضر غدا أكثر اتساعا فلم يقف عند حد تلك المجالات , بل أصبح للأمن مفهوم شامل , ومؤداه إن امن المجتمع واستقراره لا يقومان فقط على تنفيذ القوانين , إنما يقومان أيضا على التفكير المستمر لإيجاد الحلول الإنسانية لعلاج المشكلات الاجتماعية وعلى تطور هذه الحلول مع تطور المجتمع(حتاته،2004: 161).

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(7) – العدد (4)، شتاء 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

ففي دول العالم الجنوب يوجد هناك فجوة بين المجتمع المدني والاجهزة الأمنية المتعددة ، بسبب سياسة تلك الاجهزة التي تحولت إلى مصدر إرهاب وتخويف للشعب، من إعتقال وسجن للنشطاء السلميين والإصلاحيين ، وجهاز لحماية الظلم والفساد والمفسدين ومن يستغلون السلطة ، إزدادت الفجوة بسبب لجوء الأنظمة إلى جلب مستشارين وخبرات من الخارج للدفاع عن نظامهم ضد الشعب ، بالإضافة إلى سوء تعامل وتصرفات أفراد الاجهزة الأمنية، البعيدة عن المهنية والتعامل الإنساني والوطني وخدمة ومساعدة الشعب، بل تخدم مصلحة العوائل والاحزاب والتيارات الحاكمة(الغراش،2015: 1). فتعدد الاجهزة الأمنية ادت الى خلق اشكالية تداخل المهام وتشابهها واحيانا تعدد مرجعياتها الادارية، بشكل ساهمت بضعف المنظومة الأمنية اجمع . لانها في الاساس تعاني من معضلات منها، معضلة الأُطُر الدستورية في هذه الدول تشهد فيها الميدان السياسي استقطاباً حادّا، الأمر الذي يمنع بروز الحوكمة الفعالة لقطاعات الأمن.و كذلك تراجع قدرات الدولة الأمر الذي يقوض قدرة قطاع الأمن على المساعدة في الحفاظ على النظام الاجتماعي،وإعادة تشديد حكومات هذه الدول على محاربة الإرهاب، فاقمت أنماط قديمة من السلوكيات العنيفة وإفلات قطاع الأمن من العقاب، مما يؤدي الى مقاومة القطاع للإصلاح، في حين يدفع المواطنين إلى قبول عودة الممارسات السلطوية، و تقليل موارد الدولة بالمقابل تنشيط الاقتصادات غير الرسمية، وتراجع الشرعية، ، و من ثم فان تكاليف إصلاح قطاعات الأمن وجعلها أكثر مهنيّة اصبحت عملية صعبة و الذي دفعت هذه التطوّرات قطاعات الأمن إلى التورّط في الفساد والتواطؤ مع الشبكات الإجرامية منظمة والجماعات المسلّحة، و بالنتيجة لجوء اكثرية قطاعات المجتمع إلى أشكال بديلة من ضبط الأمن المجتمعي وإلى آليات ترتكز على الأعراف، غير أن هذه الأنظمة تتاكل، ليحل محلها في كثير من الأحيان هيئات هجينة تستند إلى الميليشيات(صايغ،2016: 2).

بالمقابل ففي دول عالم الشمال يعتبر الاجهزة الامنية ، جهاز الدولة المنوط بها حفظ الأمن فى المجتمع كما يقع عليها العبء الأكبر في تحقيقه ، ويتم تعظيم قدراته من خلال التنسيق مع جميع اجهزة الدول ومشاركة المجتمع فى منظومة متجانسة تحكمها إستراتيجية و رؤية موحدة والعمل من خلال الاستعداد الدائم والتخطيط الجيد وتطوير القدرات البشرية واستخدام احدث ما توصل إليه العلم الحديث من تقنيات واساليب لمواجهة التحديات الحديثة للأزمات وتداعياتها والتى فرضت نفسها على عالمنا المعاصر والاستعداد الدائم للمواجه الفوري للازمات واتخاذ القرارات المناسبة والمدعمة بوسائل التقنية الحديثة(احمد،2005: 12).اذن في الدول العالم الشمال تمتاز اجهزتها بمقومات اساسية لتحقيق الامن المجتمعي وهي :اولا التماسك بين أفراد المجتمع: أي الشعور بالإنتماء إلى وطن ومجتمع واحد، ثانيا التوافق على المبادىء سلوكية و اخلاقية ، ثالثا توفير اجهزة امنية متخصصة مهنية ، المؤسسات التربوية و الجهاز قضائي العادل ، بالاضافة الى وجود مؤسسات العقابية و الاصلاحية فعالة ، ،و رابعا وجود تعاطف و التضامن بين افراد المجتمع مع وجود سعي الى معالجة الصعاب و الافات الاجتماعية و تمسك بعقيدة معينة (الايوبي، 2008: 65).

فكل عملية امنية التى تواجه الاجهزة الامنية تتلخص في ثلاث مراحل وهي : اولا تحديد المشكلة الامنية اي ما هي القضية او الفاعل الذي سوف يعتبر كتهديد وجودي فعلي او محتمل وهي مشكلات ذات طابع

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(7) – العدد (4)، شتاء 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

اجتماعي في الاساس كالمخدرات او الهجرة اوجرائم المنظمة ،و لكن بمجرد تسيسها تعطي منزلة مقابلة للتهديد ، اي اضافة القضايا ابعاد امنية ، من موجودين في دائرة السلطة تماشيا مع مصالحهم(فوجيلي،2014: 87). اما ثانيا فان تسيس الاحداث من قبل السياسيين ليست كافية لامننة الاحداث لانها متوقفة على تأثير الذي يخلفه على المستمعين ، فهنا ينقسم الاستماع الى قسمين اما ان يقبل الجمهور التعريف السلطة للتهديد و بذلك تصبح ذلك خطاب المهيمن في المجتمع ، او ان لايقبلوا تعريف السلطة للتهديد و تفشل الامننة الاحداث.اما مرحلة الثالثة وهي تتضمن مجموعة من الاجراءات و تدابير و التي غالبا ما يكون استثنائية و طارئة لمواجهة التهديد و احتوائه فان افتراض اية قضية كتهديد امني تمنح السلطة حق الاستعمال الاجراءات الاستثنائية للتعامل معها(carl,2000:37). فبمجرد اضفاء طابع امني على اية قضية ، تنتقل القضية من مجال السياسة العادية حيث تسود قواعد ديمقراطية الى عالم سياسة الطوارىء، و بهذا الشكل تعمل الاجهزة الامنية لامننة القضايا و الذي يختصر بقدرة الفاعل على التكلم عن المشكلة معينة باستعمال مفردات امنية و اقناع الجمهور بها و من ثم استعمال التدابير و اجراءات لمواجهتها(Thierry,2011:3).

فالتعددية الاجهزة الامنية تؤدي في كثير من الاحوال الى ابراز عدة اشكاليات من اهمها،التقليل الأمني ومقصود بتلك الظاهرة التى تعتمد فيها الأجهزة الامنية وكوادرها إلى التقليل من حجم الحدث الأمني وإظهاره بصورة اقل بكثير من قدره الحقيقي كنوع من الطمأنينة ثقة زائدة بالنفس او لعدم تقدير الموقف والحدث الأمني وما قد يترتب عليه من تبعات للموقف ،وتلك الحالة التي تعطي فيها بعض الكوادر الأمنية معلومات غير دقيقة او غير حقيقية عن حجم الحدث واهدافها واتجاهاتها بصور تقل كثيراً عن الحجم حقيقي خوفًا من المسئولية او لإعطاء انطباع زائف بالسيطرة الأمنية وعدم تضخيم المشكلة، مما يؤدى إلى تكبير الحدث وصعوبة السيطرة عليه(مطلق،2008: 30).

اوالتعظيم الامني الذي تعد عكس التقليل ويقصد به إعطاء الحدث الأمنى صورة مختلفة ومغاير للحقيقة لتظهر الكوادر الأمنية نفسها بصورة القيادة الكفوءة المسيطرة على الأحداث مهما كانت حجمها وقدرها وانهم خلقوا لمهمات صعبة وبأقل إمكانيات يستطيعون السيطرة على الحدث دون اعطاء الخسائر او ارباك في العمل ويملكون كفاءة عالية يمكن الاعتماد عليهم فى اسوء المواقف ،وتظهر حقيقة تلك القيادة عند حدوث حدث حقيقي ويتولد لديه الغرور والثقة بالنفس الزائفة فيتم تعظيم الحدث الأمني لذا تحتاج لتدخل قيادات واجهزة اخرى لإنقاذ الموقف المتأزم فى مرحلة التعظيم(ابوشامة،2009: 40).

او التفاخر والاسترخاء نتيجة وجود العديد من الاجهزة الامنية مما تؤدي الى ايجاد شعور الاجهزة بها، ومقصود به إعطاء الأجهزة الأمنية المتعددة لنفسها قدراً يفوق حجمها الحقيقى سواء من حيث الكم والكيف إلى المستوى يجعلها تبالغ فى تقييم قدراتها وتنسب اية نجاح او التوفيق إلى ادائها لدورها سواء كان بسبب مواجه حقيقية ناجحة ، او إخفاق العناصر اجرامية لتنفيذ مخططاتها لاية سبب لاعلاقة لاجهزة الامنية به(احمد،2011: 29). احياناً ما تصاب الأجهزة الامنية المختلفة او الكوادر الأمنية بالتفاخر نتيجة لتحقيق نجاحات الامنية وايجاد بيئة مستقرة امنياً، وحالة التفاخر و الاسترخاء الأمني قد يترتب عليها استمرار الخدمات الأمنية بطريقة نمطية متكررة تؤدى إلى نوع من الأداء الاعتيادى ، كما ترتبط حالة التفاخر

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(7) – العدد (4)، شتاء 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

بحالة الاسترخاء الأمنى وغالباً لا يمكن التنبيه لمثل تلك حالة إلا بعد حدوث ازمة وتعجز الأجهزة الأمنية المتعددة والمختلفة عن إجهاضها او مواجهتها. ومخاطر التفاخر الأمنى تكمن فيما يتضمنه من عمليتي التقليل والتعظيم الأمنى بما ان التفاخر يؤدى إلى تقليل اهمية احداث الإجرامية وعدم إعطائه حجمها الطبيعي للتعامل معها، والتعظيم يؤدى إلى المبالغة في القدرة على مواجهة تلك احداث والسيطرة عليها مما يؤدى إلى ايجاد ازمات خطيرة(العماري،2013: 23).

كذلك يؤدي تعددية الاجهزة الامنية الى ايجاد اشكالية إنهاك او استنزاف امني وهي تلك حالة التى تنشأ نتيجة الخدمات الأمنية المتزايدة في كاف مجالات العمل الأمني من استهلاك للجهود الأمني بشكل تجعلها تتحمل العديد من الواجبات ويفرض عليها المزيد من الأعباء التى يقضيها الاستقرار الأمني بمتطلباته المتنوعة بشكل يؤدي إلى استهلاك الطاقات ويؤثر فى قيامهم بدورهم حالات الفعلية وهومايعرف بالتكثيف والتواجد الأمني مما يؤثر على الأسلوب تحقيق الامني(يوسف، 2011: 271).

غالباً ما يعوق الاستنزاف الأمني بعض الطموحات التدريبية ويحول دون إتمامها وفقاً للتصور المنشود ويتمثل في صعوبة التدريب على إدارة الأزمات وإعداد الخطط المستقبلية لمواجهة اخطاره المحتملة والتنبؤ بها ومن ثم يقتصر التدريب على مجال المواجهة الواقعية للأحداث الأمنية بعد حدوثها بالفعل.

فالتعددية في وجود الاجهزة امنية ذات التسميات مختلفة ومشابهة نشاط يؤدي الى ايجاد نوع من سكوت او جمود امني وهي في حد ذاته إشكالية تعاني منها اغلب الاجهزة الامنية في العالم الجنوب ، والمقصود به توقف الفكر الأمني فى بعض الحالات عند حدوث رد الفعل تجاه الأحداث الامنية اليومية دون ايجاد رغبة في التطوير والنظر إلى المستوى البعيد للأزمات، ونظراً للتطور في اسلوب ارتكاب الجرائم وإتباع اساليب حديثة يستتبع ايضا استخدام الأساليب المتطورة في مواجهة تلك الاحداث ويتمثل الجمود الأمني في لجوء الأمن إلى الاستمرار في ادائه وفقا للمناهج التى تعتمد على وسائل الضغط والإكراه(احمد،2011: 5). دون تبني للمنهج العلمي رغم حتمية التحول إلى الأسلوب العلمي ويرجع ذلك إلى سوء التشغيل اليومي بشكل يحول دون إمكانية التطوير وإصباغ الأداء بقدر من الجمود الغير مقبول(العماري،2013: 33).

يساعد الجمود الأمني بشكل مباشر فى اتساع الفجوة بين الطفرة الهائلة فى الأسلوب الإجرامي واتجاهه الدائم إلى تطوير منهجه فى ارتكاب الجرائم وبين المواجهه الأمنية التى تعتمد على الأساليب كلاسيكية بسبب وجود العديد من الاجهزة التي اصبحت كاهلاً على الميزانية العامة مع وجود كم الهائل من كوادر، والتى ترتكز على اساليب الضغط والإكراه والعنف والتعسف دون إتباع المنهج العلمي رغم حتمية التحول إليه.

كما تعد عدم التوازن الامني احدى اهم اشكاليات التي تخلقها تعددية الاجهة الامنية ،وهي تلك الحالة التى يصل فيها الجهاز الأمني إلى عدم القدرة على اتخاذ قرار خشية من المسئولية الغير محددة إلا بمعيار للرأى العام نظرًا للظروف السياسية التى تمر بها البلاد من الحالة عدم الاستقرار السياسي وحدوث الحالة الانفلات الأمني وما تتبعه من الحالة عدم اتزان ووضوح معيار المسائلة عن افعال غير مجرمة وعدم القيام بها فى الأمور العادية يؤدى إلى التقصير فى العمل المكلف به والمسائل طبقًا

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(7) – العدد (4)، شتاء 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

للقانون(الحملاوي،2011: 15). على سبيل المثال لا الحصر فى الحالة محاولة التعدي واقتحام للمبني حيوي تتجه اصابع الاتهام إلى ضباط وكوادر باستخدام العنف والغازات المسيل للدموع بكميات كبيرة مع من حاولوا اقتحام المبنى في حين ان القانون يسمح بالتدرج في استعمال القوة لصد التعدي حتى يصل إلى استعمال الأسلحة النارية.

والاشكالية انعدام التنسيق مع وجود اجهزة امنية متعددة هي حالة التي تعاني منها اغلب الدول العالم الجنوب ، وذلك بسبب اختلاف المراجع والجهات التي ترجع اليها الاجهزة الامنية ونظرًا لاختلاف وجهات النظر بشأن كيفية تحقيق الأهداف الجماعية، أو كيفية عمل المجموعة بانسجام، فعادة ما يفسر الأشخاص الأهداف المتشابهة بطرق مختلفة كل من وجهة نظره، وكثيرًا ما لاتتفق جهودهم لتحقيق تلك الأهداف مع جهود الآخرين(الفهيد،2006: 2). وهذه المعوقات التي قد تحد من فاعليته وخاصة إذا تعددت الجهات المسئولة عن مباشرة ادارة الاحداث وتعددت مراجعها ومن يتلقون التوجيهات منه ولم يكن هناك ترابط لدرجة التكامل فيما بينها حيث تختلف وجهات النظر وتختلف الآراء وخاصة أن هناك إدارات مختلفة وهناك العسكريين والمدنيين وكذلك اختلاف الإمكانات لدى كل جهة من هذه الجهات(الفهيد،2006: 35).

لذا فإن ضعف التنسيق يعد من اهم أسباب أزمات وكوارث الكيانات الإدارية في دول العالم الجنوب، التي تفتقد إلى الرؤية المستقبلية العلمية، والتي لا تستخدم التخطيط والتنسيق العلمي الرشيد في إدارة شئوون المجتمع، بل تستخدم أنماطًا من الإدارة العشوائية شديدة التدمير والخراب(الخضيري،2003: 76).

تعد أثر التعددية الاجهزة الامنية على المجتمع في انعدام نظام خاص لكل منهم و تعددية مراجعهم، ينعكس سلباً على الامن المجتمعي ويخلق ازمات الاجتماعية كالأزمة القيم، وأزمة العدالة الاجتماعية، وأزمة الهوية الوطنية، وأزمة التجانس القومي. وتحدث الأزمات الاجتماعية غالبًا نتيجة اختلال نظام القيم والتقاليد السائدة، وانهيار آليات تسوية الصراعات الاجتماعية(محمد،1999: 371).

ومن اجل النهوض باداء الاجهزة الامنية المتعددة وتقليل اشكالياتها لابد من اصدار المزيد من التشريعات المنظمة لعمل الاجهزة الامنية وبما يتناسب والظروف والاحداث المستجدة وبما يؤمن سلامة المواطنين وضمان حريتهم الشخصية،واعادة بناء التشكيلات الادارية للاجهزة الامنية وتوزيع واجباتها وبما يؤمن تكامل الاختصاصات وتغطية تنوع المهام الامنية المطلوبة، اضافة الى رفد التشكيلات الامنية بكوادر جديدة ومدربة في مختلف المستويات التنفيذية والقيادية وبما يضمن كفاءة الاداء وزيادة فاعلية هذه الاجهزة في تنفيذ اهدافها،وتجهيز التشكيلات الامنية بالاجهزة والمعدات اللازمة والتي تمكنها من اداء واجباتها باعلى مستوى من الكفاءة.

المطلب الثاني : إشكالية ادارة الازمة الامنية على الامن المجتمعي:

تعد نضوج الفكر الامني خطوة لظهور واستقلال احدى فروع العلوم الامنية وهي الادارة الامنية، ومن هنا يأتي محاولة ربطها مع ادارة الازمة الامنية من جهة ، و اثرها على الامن المجتمعي من جهة اخرى. فمن حيث ارتباطه بموضوع الامن المجتمعي ، تتطلب نظرة جديدة وفكر متجدد بشكل يواكب المتغيرات الجديدة والتي انتقلت بالحياة نقلات نوعية متاثرة بالتقنية الحديثة(شابسوغ،2006: 12). لان المجتمعات

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(7) – العدد (4)، شتاء 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

مرت وتمر بتجارب كثيرة وأزمات وقضايا أرهقت النسيج الاجتماعي والمجتمع، إضافة إلى المشاكل السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية، والذي أثرت جميع هذه القضايا على الأمن المجتمعي. ، والتي ترمي الى توفير الامن للمواطنين و تنمية الشعور بالانتماء و ولاء لدى المواطنين ، فبغير اقامة عدالة اجتماعية من خلال حرص على تقريب الفوارق و الاختلافات بين الجميع ، وتطوير الخدمات و تعزيز الوحدة الوطنية كمطلب لسلامة كتلة الدولة و دعم ارادة القومية و وجود اجماع الشعبي على المصالح و الاهداف الامن الوطني و دعم قيادة سياسية وطنية ، يتعرض الامن الوطني للخطر ، و بالمقابل فان الظلم الاجتماعي لمجموعة معينة او تزايد نسبة المواطنين تحت خط الفقر الى تشكيل تهديد داخلي حقيقي تصعب السيطرة عليها بالاخص في ظل تفاقم مشاكل الاجتماعية كالبطالة و الصحة و التعليم(الخزاعي،2015: 41-42) .

بما ان مسألة تحقيق الامن نسبي ويختلف من ثقافة الى اخرى تبعًا للظروف السوسيولوجية والتاريخية ، اضافة الى ان للامن ابعاد متعددة ولكن اهمها هو البعد الاجتماعي الذي يعزز شعور الانتماء والولاء لدى المواطنيها(العايب،1995: 27).لان احد اسباب الازمات الامنية تكمن في بيئتها الاجتماعية فالمجتمعات تختلف في تكوينها وفي تجانسها وتماسكها و تركيبتها الاثنية و الطبقية و المذهبية،وقد تنشأ الازمات بسبب تنافر الفئات الاجتماعية المختلفة او بسبب عداء تاريخي او انحياز السلطة لفئة دون الاخرى، اوبسبب ظلم الاجتماعي او الاقتصادي الذي يقع على فئات اجتماعية معينة(الشهراني، 2005: 28). فتحقيق الامن المجتمعي لايتطلب ادارة الجوانب الأمنية فقط بمفهومها الشرطي لمواجهة الجريمة سواء كانت قتل أو سرقة، فالأمن المجتمعي هو الشعور بالاستقرار الاجتماعي، فعدم وجود ألفة وتآلف وتعاطف بين مكون من المكونات الاجتماعية المؤلفة للنسيج الاجتماعي يعني ذلك أنه لا يوجد أمن اجتماعي، بالتالي فالأمن المجتمعي مفهوم شامل جامع وليس فقط المقصود به الجانب الشرطي والأمني ، بل يفوق أمن الدولة لأنها أمن المجتمع بكل عناصره، ثقافة، قيم، معتقد، عادات، تقاليد، حياة، نظام اجتماعي، هذه كلها تعتبر داخلة في إطار المجتمع الأمني المتعدد(بنت محمد،2020: 1). يعنى أساسا بخلق توازن فعلي بين الخصوصية الدينية أو اللغوية أو الإثنية، وبين ضرورة بناء منطق الإندماج القومي للمواطنين في بناء مجتمع تعددي وعادل(سناء،2014: 11).

فادارة اشكالية الامن المجتمعي تعد من اهم المحاور التي لابد ومن اهتمام بها على الاخص في دول العالم الجنوب و ذلك عن طريق مناهج دراسية و فتح مراكز التدريب علمي متقدم لاعداد كوادر مختصة لتعامل السريع و ناجح لهذه الاشكاليات .

تعد تقلص ساحة الشعور بالانتماء وتفكك العلاقة بين المراكز والأدوار وتزايد معدلات السلوك الانحرافي والفعل الإجرامي، وتزايد الشعور بعدم المساواة والتهميش والإقصاء وغلبة روح الأنانية والمصلحة الذاتية كلها عوامل تعمل على إعاقة النظام الاجتماعي عن أداء وظائفه وتسهم في عجزه عن تحقيق التوازن بين الأنساق الفرعية،وتساعد على تعميق الفجوة بين الوسائل والأهداف،فيصبح المجتمع عاجزا عن الربط العقلاني بين برامجه وأهدافه، فتشيع فيه حالة التفكك الاجتماعي،لذلك فالأمن المجتمعي يفترض حماية

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(7) – العدد (4)، شتاء 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

الأفراد والجماعات المنظمة من التهديدات والاستفزازات التي تتعرض لها بسبب تفاقم مشكلات المجتمع وتناقض الأحكام والضوابط الاجتماعية، وتحلل القيم والمثل الحضارية.

تعد مدرسة كوبنهاكن احدى اتجاهات الفكرية التي حاولت تجاوز مفهوم العسكري للامن ، بتركيزه على الحقل المجتمعي على أنه المصدر الأكثر خطورة لعوامل الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، فتنامي العنف المجتمعي والمشاكل الإجتماعية ، كلها تعتبر من صميم موضوع الأمن المجتمعي وهي ازمات بحد ذاتها(Ayse,2005: 1). فتغيير الموضوع من الدولة إلى المجتمع ، أدى بشكل مباشر إلى تغيير علامة من الأمن القومي إلى الأمن المجتمعي ، ويعد "باري بوزان" بين الذين حاولوا تقديم صياغة متكاملة لمفهوم الأمن المجتمعي، والذي يشير حسب إعتقاده إلى " إستطاعة المجتمع البقاء والدوام على مقوماته تحت ظروف متغيرة بإستمرار وتهديدات محتملة ، بل أكثر من ذلك الإستمرارية في ظروف مقبولة للتطور والحفاظ على الأسس اللغوية ، الثقافية و التقاليدية"(عمار،2015: 69).

فعندما تحس مكون اجتماعي باللامن ازاء السلطة او مكون اجتماعي اخر في نفس المجتمع، فإن ذلك ما يؤدي الى خلق معضلة الامن المجتمعي(حسب باري بوزان)، فتصاعد حدة المأزق الأمني المجتمعي، قد تكون نتائجه خطيرة ، وتمتد من التنافس لإستنفاذ الموارد الطبيعية ، أو المخصصات الحكومية، إلى السعي لإزالة الطرف الآخر من الوجود عبر التصفية الإثنية ويكرس ذلك أكثر بإنهيار احتكار الدول لإستعمال وسائل العنف(Christian,2000:1). فهذا ما يخلق اشكالية الادارة ازمات الامنية على الامن المجتمعي من خلال ايجاد تمييز في ادارة السلطة للمكونات المجتمعية مما يؤدي الى خلق مازق الامني المجتمعي ، اي هناك علاقة عكسية كلما اوجد تمييز من قبل السلطة ادت الى ايجاد ازمة اللامن المجتمعي وبالتالي سوء ادارة تلك ازمة من قبل السلطة.

لذا فإن ادارة الازمات الأمنية تحتاج إلى تبني فهم مزدوج للأمن ، بين أمن الدولة الذي يدور حول السيادة والأمن المجتمعي المتعلق بالهوية ، فالبقاء بالنسبة لأية دولة يختصر في حمايتها لسيادتها ، في حين يكمن بقاء المجتمع في حماية هويته بالأساس(سليم، 2007: 118).أن أحد أكبر مصادر اللاأمن مجتمعي ، يتمثل في المعضلة الأمنية المجتمعية ، فعندما تقوم مجموعة ما بمحاولة زيادة أمنها المجتمعي ، تتسبب في رد فعل في الجماعة الثانية ، بحيث هذا الأخير ينقص من الأمن المجتمعي للجماعة الأولى ، السبب في حدوث هذه المعضلة ، يعود إلى أن دافع الأمن لدى جماعة معينة ، يمكن أن يكون كبيرا جدا بحيث ينتج سلوكا شبه إبادي تجاه الجماعات المجاورة(سيد احمد،2012: 127). على سبيل المثال في حالة العراق مابعد 2003 فإن الاثنيات الكبيرة الذي يحاول بأستمرار زيادة امنها المجتمعي على حساب اثنيات الاخرى الصغيرة ، مما ادت الى خلق حالة من اللامن المجتمعي في عموم مناطق الذي يقطنها هذه اثنيات ،وهذا بحد ذاته خلق ازمة امنية و تحتاج الى ادارة كي تستطيع تعامل معها. حيث يتولد اشكالية ادارة الازمة الامنية اثراً على الامن المجتمعي من عدة نواحي منها:

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(7) – العدد (4)، شتاء 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

أولاً: أثر العنف الموجه من السلطة إلى الافراد المجتمع

تستمد قضايا الأمن المجتمعي أهميتها من حقيقة أن الوحدات المجتمعية والأمم لا تكون متطابقة في كثير من الأحيان، كما أن حدود الدول والأمم ليست متماهية بالضرورة، ما يثير احتمالات عدة لوقوع صدامات عنيفة، فعندما تقف الدولة عاجزة عن تمثيل مصالح كل فصائلها المجتمعية سيكون عليها أن تواجه الجماعات المستبعدة التي ترى في ذلك تهديدا لهويتها، خاصة إذا ما اعتبرت أن مطالب هذه الجماعات المستبعدة بزيادة أمنها المجتمعي، سببا لانعدام الأمن بالنسبة إليها. وبالتالي تظهر بوضوح التهديدات الماسة بالسلامة المادية للأفراد، عندما تكون هناك مجموعات تتميز بالخصوصية أو الإنفصالية عن هوية الدولة، ويكون هناك محاولة من هذه الأخيرة لتوسيع دوائر هويتها لتشمل تلك المجموعات(سناء،2014: 38). فتبدأ بالمحصلة "المنافسة الرأسية" من قبل الدولة، التي تلجأ إلى تبني استراتيجيات قائمة على سياسة الصهر والإدماج، والتي عادة ما تكون مصحوبة بمخاطر وتكلفة بشرية باهضة.خاصة وأنّه في أسوأ الحالات أدّت محاولات إنشاء دولة "نقية" عرقيا أو دينيا من خلال عملية الصهر القسري إلى وقوع اعتداءات إبادية. وفي الغالب ما يشكل هذا جزءا مألوفا من المشهد السياسي للكثير من الدول(تقرير حول الحرية الثقافية،2004: 89). خاصة منها الدول الفاشلة والضعيفة المفتقدة للكفاءة، والتي تنتشر فيها مختلف أنواع الجرائم التي تتضرر من آثارها الدول المجاورة. خلصت البحوث التي أجراها مكتب منع الأزمات والتعافي منها التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى وجود علاقة طردية بين احتمال حدوث النزاعات وعدم المساواة بين الفئات ناتجة عن سوء ادارة الازمات، في حين رصد مشروع الأقليات المعرضة للخطر في جامعة ميريلاند، مجموعة مؤشرات للتمييز السياسي والإقصاء الثقافي والإقتصادي والإضطهاد في 283 اثنية في جميع أنحاء العالم، ووجد ارتباطا كبير بين التعرض للحرمان من الحقوق وحدوث الازمات، كما خلصت دراسات عديدة إلى وجود علاقة بين التحولات السياسية وتصاعد حالات الازمات(تقرير حول الحرية الثقافية،2004: 15).

ثانياً: اثر العنف الناتج عن المعضلة الأمنية المجتمعية

يستمد الخطر الرئيسي للأمن المجتمعي من ما يعرف بـ"معضلة الأمن المجتمعي"، والتي تتجسد في واقع مفاده أن "أمن مجموعة واحدة هو فترة انعدام أمن الآخرين"، بالتالي فكل فريق يعتقد أن رفاهيته مشروطة بوجود عيوب في المجتمعات الأخرى. والعكس بالعكس، فإن رفاه الفئات الأخرى يمثل مساوىء للمجموعة نفسها(سناء، 2014: 39). ولا يقتصر الوضع على ما هو عليه، بل تؤمن كل مجموعة بتفوق ثقافتها وقيمها وترفض الآخرين كافة، كما تعمل بناءً على هذا الإعتقاد بفرض إيديولوجيتها على المجموعات الأخرى، وقد تلجأ من أجل تحقيق ذلك إلى استعمال العنف المادي المنبه للعديد من الصراعات بأخص فئة الذي يتحكم بالسلطة(paul,2005:54). بسبب هذه المعضلة الأمنية المجتمعية، وجد أن الصراعات التي تنشأ من قضايا الأمن المجتمعي يمكن أن تتخذ أشكالا عنيفة على نحو استثنائي، فعلى أرض الواقع يمكن أن تتكثف هذه المعضلة الأمنية للحدّ الذي يصبح معه الهدف من الصراع هو القضاء على الوجود المجتمعي للطرف الآخر. كثيراً ما تجلّت مظاهرها في ممارسات التطهير العرقي والإبادة ، اللّتان تستهدفان

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(7) – العدد (4)، شتاء 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

بشكل رئيسي استبعاد مجموعة اثنية، وفي مقدمتها: القتل، التشريد، الترهيب، تهجير السكان.وفي جميع هذه الحالات يختفي تماما التمييز بين المقاتلين وغيرهم من المدنيين العزل، اللّذين يتعرضون للقتل اولتصفية على أساس انتماءاتهم الإجتماعية. وهو ما يؤكد بأن الفرد هو المحاصر الأساسي. بمهدِّدات الأمن المجتمعي، التي دائما ما تترك آثارا عميقة تمس سلامتة وأمنه بالدرجة الأول ، يمكن القول أن حماية الأفراد من مختلف صور العنف المادي الناتج عن مهددات الأمن المجتمعي تتوقف فعليا على تحقيق هذا الأخير.

هناك عدة مرتكزات تعمل على تحقيق الامن المجتمعي من خلال مؤسسات امنية متخصصة حتى تتمكن من ادارة ازمات بصورة ايجابية ،وذلك بتفعيل أدوات الضبط الاجتماعي ومعالجة الاختلالات الناشئة من خلال دراسة الظواهر الاجتماعية غير ايجابية ، وتنفذ إلى اسبابها ، ووضع الحلول لها ،بشكل تتولى الدولة بما تملك من أجهزة ومقدرات في التصدي لها ، وتتبع الاساليب بما يكفل معالجة الاختلالات عن طريق وضع الخطط الاستراتيجية في رسم صورة المستقبل وتحسين الاوضاع المعيشية(اسعد،2011: 185).

1- دور الاسرة كحجر الأساس في البناء التربوي ، فالتربية الجيدة المسؤولة تقدم للجميع أفراداً حسناء قادرين على المشاركة في بنائه بكفاءة ، وإما إذا ما أخلّت الاسرة بواجبها ، سيؤدي الى التفكك المجتمع.
2- دور مؤسسة التربية و التعليم كتكملة ما بدأت به الأسرة من التنشئة وغرس القيم ، وتزويد بالمعرفة والخبرة لتصبح افراد مجتمع تسوده العدالة والمساواة تحت مظلة الأمن والأمان .
3- دور فعال للموسسات الوسطية(المجتمع المدني) و الاحزاب السياسية في دعم الدولة في مكافحة الآفات الاجتماعية عن طريق توجيه الافراد إلى العمل المنتج من خلال الأنخراط والمشاركة في انشطة والاعمال التطوعية التي تعود عليهم وعلى المجتمع بالفائدة .
4- دور المسجد وأئمة و الموعظين في تهذيب الاخلاق والحث على المكارم ومبعث الطمأنينة ، التوجيه والارشاد وتعريف الناس بالاحكام العدالة.
5- دور خطط الاقتصادية ، والتنموية التي تعمل على تحسين الجانب المعيشي وتسعى إلى زيادة معدلات الدخل للافراد المجتمع.
6- دور أجهزة الاعلام المطبوع والمسموع والمرئي والتي تساهم بشكل فاعل في خلق الرأي العام ، والتوجيه بما لديها من حضور ، وقدرة على الانتشار ومما تملك من سلطة معرفية ومعنوية .
7- دور الاجهزة الامنية وذلك بتقويتها و تقنين عملها لكي تكون مؤسسة قادرة على تأمين الامن والامان للافراد المجتمع.

اذن يحتاج الأمن المجتمعي لوجود نظم سياسية بأشخاصها ، ومؤسساتها، و احزابها تكون متمتعة بالشرعية في صورها المجتمعية، أو القانونية ، او انجازية(مراد،2007: 84) . قادرة على كسب ثقة

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(7) – العدد (4)، شتاء 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

الناس، من خلال خلقها مساحة للعملية السياسية السلمية، وتجسيدها للارادة لإجتماعية(مراد،2009: 23). الموصلة إلى حالة من التمكين الكلي للحقوق الإنسانية، في بيئة آمنة وداعمة للحياة الكريمة، لأن فشل الدول في ادارة ازمات غالبا ما يشكل سببا رئيسًا لنشوء الصراعات وتكريس الإنتهاكات التي تطال الامن المجتمعي ، وبالتالي فحاجة الأمن المجتمعي لوجود دولة فاعلة ودولة ديمقراطية، هو في نفس الوقت شرط مسبق لتعزيز شرعيتها، وعامل مهم في تعزيز وحماية رفاه شعبها من جهة، وضمان استقرارها من جهة ثانية،طالما أن أمن الدولة في عالم المعاصر لم يعد غاية في حد ذاته، بقدر ما أصبح وسيلة لضمان الأمن للشعوب.

الخاتمة:

يتسم وقتنا الحالي بالعديد من الاشكاليات ومنها اشكالية الامن المجتمعي والتي اصبحت في الغالب تأخذ بعداً مستقبلياً ، وخطرًا مباشراً على مستقبل المجتمع بأكملها ، ومن ممكن ان تؤدي الى حدوث كارثة ما لم يتم التعامل معها وادارتها بصورة علمية وسليمة. وذلك في ظل تعددية في الاجهزة الامنية، ومن صعوبة إدارة اشكاليات الامن المجتمعي بالطرق التقليدية بل لابد من اتباع احدث اساليب ووسائل تكنلوجية حديثة لإدارتها بما يؤدي الى نتائج مرجوة ومقبولة.فان اشكالية التعددية الاجهزة الامنية غير مختصة و غير مهنية سيؤدي الى خلق ماساة للبشرية و بالاخص ما يتعلق بالتنمية البشرية الاجتماعية ، و الاقتصادية و ايجاد استقرار امني ، و بالمقابل فان حدوث الازمات مع ايجاد اشكالية في ادراتها من قبل اجهزة امنية متعددة ادارة غير مهنية سيؤدي الى نشر قلق غير عادي ما بين المواطنين اضافة الى توقف عجلة الاصلاح و التطوير على جميع المستويات ، لذا ولابد في هذه الحالات وجب التصرف بطريقة عقلانية سليمة مبنية على اسس و مبادىء ادارية . فمن من خلال هذا البحث توصلنا الى الاستنتاجات التالية:

1- تعد تعدد الاجهزة الامنية المتخصصة ومنظمة قانوناً كل في ذات شئن خاصة بها سبباً ايجاد مجتمع ينعم بالامن والاستقرار، في المقابل فإن تعددية الاجهزة الامنية مع وجود خلط في الادوار ادت الى ايجاد بيئة غير مستقرة امنياً للمجتمع .
2- تعارض المصالح المؤسسات الاحزاب الحاكمة والمجتمع بشكل التي تؤدي الى ايجاد اشكاليات سياسية اهم اسباب التي تؤدي الى نشوء اشكالية الامن المجتمعي بخاصة في المجتمعات العالم الجنوب على العكس المجتمعات في العالم الشمال. بسبب انعكاس المباشر للافكار السياسية للاحزاب على الافراد المجتمع.
3- غياب المعلومات وعدم وجود احصاءات وضعف الادارة وضبابية استراتيجية موجودة لمواجهة الاشكاليات التي تواجه المجتمع.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(7) – العدد (4)، شتاء 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

4- تقسيم المجتمع نفسها الى قوى المؤيدة والمعارضة اجتماعية والسياسية و ذلك تحت تأثير الاحزاب السياسية مما يولد ضغوط نفسية ومادية بشكل يؤدي الى انتاج اشكاليات عديدة الموجودة واللاحقة للمجتمع.بما يمتد مخاطرها على نطاق واسع والى المستقبل مما يحتاج الى جهد كبير لمعالجتها.

و اخيرا هناك عدة اقتراحات لتعزيز القدرات و توحيد الجهود و توفير الامن المجتمعي على مايأتي:

1- توحيد الاجهزة الامنية و الاستخبارية تحت قيادة موحدة لانها تشترك في تحقيق المهام نفسها من اجل توفير الجهد و الوقت و توحيد الجهود عبر غرف عمليات مشتركة لتتقاطع المعلومات لتحليلها
2- تكامل الادوار ما بين افراد المجتمع و المؤسسات الامنية ، بشكل سليم و الصحيح لان مؤسسات التنشئة تؤدي ادوارا مهما في عملية الاستقرار الامني من عدمه .و العمل على تعزيز اواصر التعاون و الثقة ما بين كوادر الامنية و افراد المجتمع.
3- انشاء عدة مؤسسات خاصة تشمل وسائل اكاديمية و نظرية و عناصر علمية و اخرى عملية كالمراكز البحوث و الدراسات و المعلومات . بهدف اجراء دراسات بحثية خاصة بجميع ابعاد الامنية و المجتمعية و في كافة مستوياته و مجالاته .
4- تفعيل دور الامني الوقائي الاعلامي للوقاية من الجريمة و ضبطها قبل وقوعها ، و تنشيط دور التكنولوجيا لاجل خدمة الاهداف و الوظائف الاجتماعية للاجهزة الامنية المتخصصة .

قائمة المصادر(الكتب ، بحوث):

1- .احمد ،أشرف السعيد (2011) أثر تكنولوجيا المعلومات على إدارة الأزمة الأمنية ،القاهرة ،شركة العاتك للنشر
2- الخضيري ،محسن أحمد (2003) إدارة الأزمات ،القاهرة ، مجموعة النيل العربية للنشر،pdf.
3- العماري،عباس رشدى (2013) إدارة الأزمات في عالم متغير، القاهرة ،مركز الأهرام للترجمة والنشر
4- ابو شامة ،عباس (2009)ادارة الازمة الامنية ،رياض، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الامنية
5- ابو شامة عمر (2000)، التحديات التي تواجه رجل الشرطة ، الشارقة ، مجلة الفكر الشرطى ، مجلد 9، عدد3
6- ابو عرقوب، ابراهيم (1993)، الاتصال الانساني ودوره في التفاعل الاجتماعي ، عمان ،دار مجدلاوي
7- احمد ،اشرف سعيد (2005)دور الاجهزة الامنية في المجال الاجهزة الامنية ،قاهرة ،منشورات مديرية التوجيه المعنوي لوزارة الداخليةلجمهورية مصر
8- اسعد ،علي (2011)الأمن الاجتماعي،دمشق ، اصدارات وزارة الثقافة
9- اسماعيل،قباري محمد (1976) قضـــايا علـــم الإجتمـــاع المعاصـــر،الإسكندرية، منشأة المعارف
10- الايوبي ،محمد ياسر (2008) النظرية العامة للأمن: نحو علم اجتماع أمني ،لبنان ، المؤسسة الحديثة للكتاب
11- البعلبكي،منير(2000) المـــــــــورد، ط34، بيروت، دار العلم للملايين
12- بوستي، نوفيق(2018)، مدرسة كوبنهاغن والتحول في مفهوم الأمن: نحو إطار جديد للأمن، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 2018، باتنة

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(7) – العدد (4)، شتاء 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

13- بكزادة،محمد غالب(1999) الأمن وإدارة أمن المؤتمرات، ط1، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع
14- تقرير حول الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع لبرامج الامم المتحدة الانمائي، نيويورك،2004
15- حتاته نيازى(2004)اسهام الجمهور في مكافحة الجريمة ، مجلة الأمن العام المصرية ، العدد 161.pdf
16- حلمي،منال إبراهيم(2001) العلاقـــة بين الأمـــن والتنمـــية: البعد الاقتصادي، مجلة النهضة، العدد الثامن، السنة الثانية، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة
17- الحملاوي ،محمد رشاد ، محمد عل شومان (2011)الأزمات والكوارث في مصر،القاهرة ،وحدة بحوث الأزمات ،جامعة عين شمس
18- الخزاعي ،حسين جاسم (2015)داعش و اثره على الامن القومي العراقي ،لندن، دار الحكمة
19- خمش .محمد (2005)، علم الاجتماع الموضوع و المنهج ، ط3، عمان ، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع
20- درويش ،عبدالكريم(2002)تظلمات المسؤولين عن الامن في الدول العربية ، بحث مقدم الى في ندوة (المسؤولية الامنية للمرافق الاعلامية للدول العربية)،رياض ،المراكز العربي للدراسات الامنية
21- سعيد محمود حرفش (2010)، مفاهيم امنية ، رياض ،اكاديمية نايف للعلوم الامنية
22- سعيد،محمد قدوري (2000)الأمـــن، موسوعة الشباب السياسية(8)، القاهرة، مركز دراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام
23- سليم ،حمد حازم (2005)التدريب على منع الجريمة ، مجلة الأمن العام المصرية ، العدد 65 ،pdf
24- سليم، قسوم(2007)الإتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية"دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية"،جزائر،رسالة ماجستيرغير منشورة مقدمة الى كلية العوم السياسية والإعلام،جامعة الجزائر،.**Pdf**
25- سناء ،منيغر(2014)التنوع الثقافي من منظور الأمن المجتمعي،جزائر ، رسالة ماجستيرغير منشورة مقدمة الى كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة سطيف2
26- سيد احمد ،قوجيلي(2012)الحوارات المنظورية وإشكالية البناء المعرفي في الدراسات الأمنية،جزائر،رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية العوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر.pdf
27- شابسوغ ،يوسف شمس الدين(2006)الادارة الامنية الحديثة" مبدأ التأصيل و التطبيقات"،امارات ،اصدارات مركز بحوث شرطة الشارقة
28- شعبان،حمدي محمد(2005)الإعلام الأمني وإدارة الأزمات والكوارث،القاهرة، مكتبة النهضة المصرية
29- الشهراني ،سعد بن على(2005) ادارة عمليات الازمات الامنية،رياض ،جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، ط1
30- صايغ،يزيد (2016) معضلات الاصلاح : ضبط الامن في المراحل الانتقالية في الدول العربية ،بيروت، مركز مالكوم كير – كارنيكى للشرق الاوسط
31- الطخيس ، لبراهيم (1999)، مراكز قياس الراي العام ، السعودية ، مطابع الشرق الاوسط
32- العايب ،خير الدين (1995)الأمن في حدود البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة، رسالة ماجستيرغير منشورة مقدمة الى معهد العلوم السياسية ، جامعة الجزائر،.pdf
33- عبد النعيم حمد رانيا (2016)، الوظائف الاجتماعية لجهاز الامن العام ،اردن، الجامعة الاردنية ، مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(7) – العدد (4)، شتاء 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

34- عبداسعد،محمد فايز(1984)مدخـــل إلى علـم الاجتماع دراسة نظرية في مفهوم المجتمع، الرياض، دار الفيصل الثقافية
35- عبدالباقي،زيدان (1975)ركائـــــــز علـــــم الإجتماع، القاهرة، دار المعارف
36- عبدالحميد،علي صادق،(1979) أمـن الدولـــة في النظـام القـانوني للهـواء وللفضاء الخارجـي، ،القاهرة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق بجامعة القاهرة
37- عبدالله،عماد حسين(1993)القيادة الأمنية، القاهرة، وزارة الداخلية، أكاديمية الشرطة، كلية الشرطة
38- عمار،حجار (2015)السياسة المتوسطية الجديدة للإتحاد الأوروبي،إستراتيجية جديدة لإحتواء جهوي شامل،جزائر، رسالة ماجستيرغير منشورة مقدمة الى كليةالعلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة باتنة، pdf
39- عيدروس،محمد حسن (2000) دراســـات في المشـرق العـربي المعاصـــر، ط1، الكويت، دار الكتاب الحديث
40- غريفيش ، مارتن(2008)، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج، دبي
41- الفهيد ،عبدالمحسن سليمان(2006)التنسيق بين الاجهزة الامنية ودوره في المواجهة الازمات، رياض ،رسالة ماجستير غير منشور مقدمة الى كلية العلوم الادارية في جامعة نايف للعلوم الامنية
42- فوجيلي ،سيد احمد(2014) الدراسات الامنية النقدية ،الاردن ، المركز العلمي للدراسات السياسية
43- المجالي علي (1999) ، نحو مؤسسة امن عصرية ، عمان ، مؤسسة خدمات العربية
44- محمد، مدحت (1999)مفهوم الأزمات: منظور إداري واجتماعي،رياض،المجلةالعربية للدراسات الأمنية والتدريب،العدد(20)لسنة1999،.pdf.
45- مراد ، على عباس(2007)ديمقراطية عصر العولمة ،لبنان ،المؤسسة مجد الجامعية للدراسات والنشروالتوزيع
46- مراد، على عباس (2009) المجتمع المدني والديمقراطية،لبنان ، المؤسسة مجد الجامعية للدراسات والنشروالتوزيع
47- المشابقة بادر(2012)، الاعلام الامني بين الواقع و الطموح ، عمان ، دار الاسامة للنشر و التوزيع
48- مطلق،احمد بن سليمان (2008) ادارة الازمة في الحدث الارهابي ،رياض،جامعة نايف للعلوم الامنية
49- مغربي ، كامل محمد (2010)، مفاهيم واسس سلوك الفرد و الجماعة في التنظيم الامني ، الاردن ، دار الفكر
50- منجود،مصطفى محمود(1990)الأبعـاد الســياسية للأمـن في الإسـلام،القاهرة، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة
51- منصور،إسحق إبراهيم(1974) ممارسة السلطة وآثارها في قانون العقوبات، القاهرة، كلية الحقوق بجامعة القاهرة
52- يوسف،محمود (2011) دراسات في العلاقات العامة المعاصرة،القاهرة ، بدون ناشر، ط1

المصادر الالكترونية

1- الغراش ،علي(2015): الاجهزة الامنية والشعب ،متاح على الرابط الالكترونى التالي :. http://annabaa.org/english/rights/3157/print

2- القرضاوي ، يوسف(2011)، الامن مفهوم و الاجهزة، برنامج الشريعة و الحياة بقناة الجزيرة الفضائية.متاح على الرابط الاكترونى التالي: https://www.aljazeera.net/programs/religionandlife/2011/10/16/%D
3- بنت محمد، شما(2020)الأمن الاجتماعي. ؟ ،متاح على الرابط الالكتروني التالي : . https://www.alittihad.ae/opinion/4117988/%

المصادر الانكليزية

1. 1-Paul roe(2005) Ethnic violence and the societal security dilemma, Oxon; England: Routledge, First pub,p54
2. 2-Christian Geise(2000): Approche Théorique les conflicts Ethnique réfugiés. http://www.dandurant.uqum.ca/downlood/gripci.
3. 3-Ayse Ceyham(2005) : Analyse de sécurité, site:http://www.revues.org/conflicts/article-php3?id.article:328 .

4- carl schmit(2000), the concept of the political , by George d.schwab(Chicago: university of Chicago.

5- Thierry Balzacq(2011), "A Theory of Securitization: Origins, Core Assumptions, and Vari- ants,"in Thierry Balzacq,ed., Securitization Theory: How Security Problems Emerge and Dissolve (London & N.Y.: Routledge)

6- Noah Webster(1993) Merrian Webster,s ،Collegiate Dictionary, 10th Edition, USA, Spring Field, P1050.

كێشەی ئیدارەدانی ئاسایشی كۆمەڵگای لە چوارچێوەی دەزگای ئاسایشی هەمەچەشن

پـوختـه:

ئەم لێكۆڵینەوەیە هەوڵی ئەوە دەدات ، كە بە دواداچوون بۆ ئەو رێگا وگۆڕانكاریانە بكات كە ئیشكالییەتی ئیدارەدانی ئاسایشی كۆمەڵگای بەخۆیەوە بینیویتی لە فەرهەنگی سیستەمە سیاسیاكاندا ، هەروەها پەیوەندی ئەو ئیشكالیاتانە بەو گۆڕانكاریانەی كە لە لای دروستكەری بڕیار هاتووتە كایەوە. ئەویش لە ئەنجامی گۆڕانكاری لە شێوەی كاركردنی هەندی لە دەزگا ئاسایشیە نیشتیمانیەكان ، بە چەختكردنە سەر ئەو گۆڕانكاریانە كە لە ئیدارەدانی دۆسیە ئەمنیەكاندا و لە چوارچێوەی بونی یەك دەزگا ئەمنی بۆ دروستكردنی چەندین دەزگای ئەمنی

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(7) – العدد (4)، شتاء 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

بەمەبەستی بەدیهێنان و چەسپاندنی ئاسایشی گۆمەڵگای . هەروەها هەوڵی فوکس خستنە سەر کاریگەری و دەرئەنجامی ئەو گۆڕانکاریانە لە سەر دروستکردنی سیاسەتی گشتی . لە چوارچێوەی هەنگاوەکانی دەزگا میرییەکان لە ئیدارەدانی ئاسایشی کۆمەڵگای ، هەروەها دیاریکردنی ئەو رێگا و جێگایانەی کە دەسەڵاتی گشتی بەکاری دەهێنێت بە ئامانجی گۆڕینی دۆسیەك لە دۆسیەکی ئاساییەوە بۆ دۆسیەك کە چوارچێوەیەکی ئەمنی بە سەردا بسەپێنیت ، بەمەش دەتوانرێت بخریتە ژێر کاریگەری ئەو یاسا و رێنماییە جیاوازانەی کە ئەکری دەرهەق بەو دۆسیەیە بگیرێتە بەر، لێکۆڵینەوە دەگات بە ئەنجامی بوونی مەترسی لە بەرپا بوونی هەمەچشنێتی لە دەزگا ئەمنیەکان بە بێ بوونی کۆت و بەند ، کە دەکرێت ببێتە هۆکاری کارەساتێك گەر مامەڵە و ئیدارەدانێکی زانستی و تەندروستی نەبێت ، چونکە لە چوارچێوەی بوونی هەمەچەشنیتی لە دەزگا ئەمنیەکاندا قورسە ئیدارەی ئیشکالیتەکانی ئاسایشی کۆمەڵگای بدرێت بە رێگا کلاسیکیان بەڵکو دەبێت رێگا و هۆکاری تەکلەنوژیای نوی بگیرێتە بەر بەمەبەستی گەشتن بە دەرئەنجامێکی دروست .

The Problem of Managing Community Security in The Midst of The Plurality of Security Services

Hoshyar jalal hameed
Department of Modern Media, kalar Private Technical Institute, Kalar, Kurdistan Region, Iraq
Hoshyarj36@gmail.com

Keywords: *Security, community security, administration, security institutions, pluralism, society.*

Abstract

This research attempts to track the transformation path that the social security administration has seen problematic in the literature of political systems and its

relationship to changing the priorities of decision makers, and consequently, some patterns of the work of the national security services have shifted, by focusing on the transition from management the security file by one apparatus to pluralism in the apparatus Security for the benefit of social security. It also tries to shed light on the repercussions of this with respect to the patterns of public policy making, including the going forward of governments in managing social security and the way in which authoritarian rhetoric refers these issues, from the realm of ordinary issues to issues that give security to them, and thus they are subject to various arrangements when taking thereon. The research concludes that there are caveats against the launch of the security operation in the multiplicity of devices without restrictions, and it is possible that it will lead to a disaster unless it is dealt with and managed in a scientific and sound manner. This is in light of the plurality of the security services, and it is difficult to manage the problems of social security in traditional ways. RatSher, the latest modern methods and means of technology must be followed to manage them in a way that leads to desired and acceptable results.